جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر
ملتقى دولي حول:
إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات -
يومي 09 . 10 ديسمبر 2015
الأزمات النفطية و آليات إدارتها في الجزائر
" دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015 "

أ.بروكي عبد الرحمان
ماجيستر إدارة أعمال تخصص إستراتيجية
أستاذ بجامعة أدرار
رقم الهاتف: 56 06 33 60 06
E-mail : brouki21@yahoo.fr
د.عبد الرحمان عبد القادر

لي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية سنة 1973 قد جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها أسعار البترول بداية التراجع و الانخفاض إلى أن انهارت سنة 1986.
اعتبرت هذه المرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت و لفترة لصالح البائعين، توالت الأحداث والمتغيرات و برزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياها المنطقة العربية برمتها. وفي نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة. وفي صيف 2014 عاودت الهزة السوق البترولية ليصل سعر البرميل أدنى مستوياته في أوت 2015 إلى 47 دولار.
في ظل كل هذا كانت الجزائر إحدى أكبر الدول العربية تضررا من الأزمات النفطية باعتبار أن النفط مصدرا رئيسا في اقتصادها، وإعداد موازنتها العامة.
الكلمات المفتاحية: الأزمات، السوق البترولية، الجزائر.

إشكالية البحث:
مما سبق ذكره فإن الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي:
- **هل يمكن للجزائر إدارة الأزمة النفطية لسنة 2015 بنفس الآلية التي أدارت بها الأزمة النفطية لسنة 1986؟**

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والإلمام بجوانبها ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:
1. ما المقصود بإدارة الأزمات ؟
2. ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر لتجاوز أزمة النفط سنة 1986؟
3. ما هي الآليات الواجب على الجزائر اعتمادها لتجاوز الأزمة النفطية 2015؟

I. إدارة الأزمات:
لقد ارتبط مصطلح إدارة الأزمات ارتباطاً قوياً بالإدارة العامة **فإدارة الأزمات هي** "نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المُناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة[1].

1. مفهوم إدارة الأزمة:
مفهوم إدارة الأزمة يشير إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سلبياتها ما أمكن، وتعظيم الإيجابيات.
- وقد عرف ويليامز **إدارة الأزمات** بأنها: " سلسلة الاجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب"[2].

[1] أحمد، إبراهيم أحمد: " **إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج**"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002م، ص: 32-33.
[2] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993)، ص: 48.

- كما أشار نيوهولد إلى أن **إدارة الأزمات** تعني " إحتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث إشتباكات عسكرية على نطاق واسع"[1]

- ويعرفها المعهد العالي لعلوم الزكاة بالسودان أنها عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقاً والمدربين تدريباً خاصاً والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.

- وعليه فإن **إدارة الأزمة** " تعني إتخاذ إجراءات طارئة وإستعجالية تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية لإحتواء ماخلفته الأزمة من مشاكل والعمل على تجاوزها".

2. مراحل إدارة الأزمة:

يمكن إعتبار أن إدارة الأزمة تمر بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

1) مرحلة ما قبل الأزمة: وهي المرحلة التي تسبق حدوث الأزمة وتنقسم إلى قسمين:

أ) اكتشاف إشارات الإنذار المبكر:

عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر: أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة.

ب)الاستعداد والوقاية:

يرى الباحثون أن الوقاية التامة من كافة الأزمات المحتمل حدوثها في الصناعة التي تتبعها المنظمة أمر غير ممكن وبالتالي فان المنظمة عليها أن تستعد لوقوع أزمات، كما يرى الباحثون أن الأزمات المحتملة تختلف من صناعة إلى أخرى وأن الهدف من هذه المرحلة هو السعي من أجل منع وقوع الأزمات بالإضافة إلى إدارة الأزمات التي تقع بشكل جيد.

2) مرحلة الأزمة: وهي المرحلة التي تكون فيها الأزمة قد وقعت، حيث يتم البحث عن التخفيف من حدتها والعمل على إيجاد السبل للخروج منها، وهذه المرحلة بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ) حدوث الأزمة و التعامل معها: يرى العديد من الباحثين في مجال إدارة الأزمات أن هناك إستراتيجيات تقليدية وأخرى حديثة للتعامل مع الأزمات، فالأولى هي الاستراتيجيات التي تعودت المنظمات والدول على استخدامها، أما الثانية فهي الاستراتيجيات التي تم اكتشافها نتيجة التطورات العصرية والبحث العلمي.

ب)احتواء الأضرار والحد منها:

يمكن القول أنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع، لذلك جاءت هذه المرحلة لإعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المجتمع

3) مرحلة ما بعد الأزمة: وهي آخر المراحل في إدارة الأزمة، حيث يكون قد تم الخروج من تبعات الأزمة ويبقى فقط متابعة النشاط و الاستفادة من مخلفاتها، ويمكن هي الأخرى تقسيمها إلى قسمين:

أ) استعادة النشاط: يرى الباحثون أنه يجب على الإدارة في هذه المرحلة التركيز على العمل على استعادة النشاط المعتاد في أقل وقت ممكن بدلا من إهدار الوقت فيما قد تم وقوعه، ويكون ذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات التنظيمية.

ب)التعلم: تعتبر هذه المرحلة هي الأخيرة حيث يتم من خلالها التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، كما أنه يجب أن تركز الإدارة في المنظمة على استرجاع ودراسة وتحليل الأزمة واستخلاص الدروس المستفادة منها سواء من تجربة المنظمة أو من تجارب المنظمات الأخرى والتعلم لا يعني تبادل الاتهامات، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث عن كبش فداء، أو إدعاء بطولات كاذبة.[2]

II.الأزمة النفطية 1986 وأثرها على الجزائر:

1. الأزمة النفطية 1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول

---

[1] نفس المرجع، ص: 48.

[2] الحملاوي، محمد رشاد:" **التخطيط لمواجهة الأزمات: عشر كوارث هزت مصر**"، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1995، ص: 48

المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى[1].

و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1985-1982)[2]، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1986 -1982 حيث بلغت 134مليار دولارو ، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفطح حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

2. أسباب وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986: لعل أهم الأسباب التي كانت وراء وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 هي:

1) عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج بـ 17مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم[3]

2) المنافسة: إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3) اللجوء إلى مواد بديلة : عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

3. نتائج الأزمة النفطية لسنة 1986على الدول العربية: من نتائج أزمة 1986 على الدول العربية مايلي[4]:

أ. تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانيات.

ب. انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14%عن مستواه سنة 1980 .

ج. شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986.

د. تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى إثر أزمة 1986عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية،) ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995)[5].

4. الجزائر أثناء وبعد الأزمة النفطية 1986:

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتباراً من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته، بالإضافة إلى سوء تسيير المؤسسات، ولأجل هذه النتائج، سعت الجزائر إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية،

---

[1] بكري، كامل ومحمود، يونس ومبارك، عبد العظيم، **الموارد و إقتصادياتها**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 167.

[2] Maurice durousset . « Le marché du pétrole ». Ellipses. Edition 1999 P 54.

[3] Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed Dahleb 1995, p171.

[4] حسن ظاهر، عبد الهادي، **تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية**، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1973، ص 6.

[5] **منظمة الأوبك، تاريخ التصفح: 2015/10/09، من الموقع الإلكتروني: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm**

وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية، ومن ثمة، تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة، وفي بداية 1988، بدأت مرحلة التطبيق بعد دراسة مشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها.

وقد كان لهذه الصدمة النفطية عدة أثار على الجزائر نذكر منها:

أ. الآثار الاجتماعية والسياسية:

لقد خلف الإنهيار الكبير لأسعار البترول سنة 1986 آثاراً إجتماعية وسياسية نذكر منها:

- تدهور المستوى المعيشي وارتفاع نسبة البطالة، وإنتشا الممارسات البيروقراطية للإدارة والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.
- خروج الشعب الجزائري إلى الشارع والقيام بمظاهرات عرفت بأحداث 5 أكتوبر 1988م، والتي شكلت استجابة ورد فعل لمتطلبين أساسين هما أزمة النظام السياسي وضغط البيئة الخارجية للنظام، وشكلت في الوقت نفسه دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء تحول ديمقراطي.
- توسع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة، وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، ما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها لدى أغلب الطبقات والفئات الواسعة من المجتمع.
- إقرار دستور جديد سنة 1989م قائم على التعددية السياسية والحزبية، ومعلنا عن بدء تحول الجزائر إلى نظام سياسي ديمقراطي.

ب. الآثار الاقتصادية:

تمثلث أغلب الأثار الإقتصادية جراء إنهيار أسعار البترول سنة 1986 في مايلي:

- إنخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20% بسبب انهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60% إلى 70%، مما جعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.
- إصابة الميزان التجاري وميزان المدفوعات بإختلالات هيكلية، حيث وصل حجم التضخم إلى 42%، و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%.
- تدهور المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.
- أصيب الإقتصاد الجزائري بحالة من الإنكماش والركود الإقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الإقتصادي سنتي 1986 و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5% في سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، مع انخفاض الإستثمار ب4.2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة 16.4%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40%[1].
- ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% ووصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة 1986.
- بروز أدنى قيمة في عجز الميزان التجاري سنة 1986، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989 بسب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر، و خاصة فيما كان يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية.
- عرفت العملة المحلية أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار =4,31 دينار سنة 1981 إلى 7.60 دينار سنة 1989. كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى انخفاض الاحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين سنتي 1985 و 1989 وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.
- زيادة المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب86% ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو.

III. الأزمة النفطية 2015 وآليات المجابهة:

[1] بنزاردي،" **ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر ؟**"، ترجمة : بلحسن علي، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير**، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 1، 2002، ص.ص 196-200.

1. ما قبل الأزمة: ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام2007 لتفوق 145 دولار للبرميل حتى بداية 2014، قبل أن تهبط إلى ما دون 50 دولار في بداية 2015، من غير أن يلوح في الأفق استقرار ولو بشكل نسبي للأسعار، ومن أسباب هذه التقلبات:

أ. الاستهلاك العالمي: حتى أواسط 2014 كان استهلاك العالم من النفط يرتفع بشكل مستمر، حيث إرتفع معدل الزيادة في 2008 إلى 1,5 مليون برميل، مقارنة بعام 2007. وتشير وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن استهلاك العالم من النفط بلغ ما يقارب 97 مليون برميل يوميا عام 2014.

ب. انخفاض الدولار: أدى الانخفاض المستمر لسعر الدولار الأمريكي إلى تحويل جزء من الاستثمارات المقومة بأصول دولارية، بما في ذلك عوائد النفط ذاته إلى أسواق السلع. وأدى التوسع في إنشاء صناديق للاستثمار في النفط إلى زيادة المضاربات وبالتالي بلوغ أسعار قياسية لا علاقة لها بانخفاض أو حتى زيادة الاستهلاك. حيث عمل المضاربون على رفع الأسعار بما يتناسب ونسب انخفاض الدولار لتفادي الخسائر.

ت. أزمة الائتمان: أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007، واضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه. وقد أصبح سوق النفط هدفا استثماريا لرؤوس الأموال العالمية الكبرى بدلا من سوق العقار في الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه لجوء الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى خفض سعر الفائدة في سعيه لإنعاش الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية.

2. أسباب الأزمة: تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وارجعوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية واقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن أن نجملها بالآتي:

أ) انكماش الاستهلاك العالمي:

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق أسيا والبلقان وإفريقيا، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 120 دولارا للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أن الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل إلى حدود 47 دولارا للبرميل، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغوط السياسية. ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات. ويشير الخبراء إلى إن منظمة أوبك بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، ولتحافظ على مكانتها في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكانتها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس حتى تنهار الأسعار.

ب)عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران: وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"؛ إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران. ويشير بعض المحللين إلى إن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وايران، وهنا يرى العديد من الخبراء ان استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الاخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات.

ج)ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة: كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من

تراجع في أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري." وفي هذا الإطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 أكتوبر الحالي مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكّن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم.

د) معاقبة دول عربية: اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسا في اقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق، الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية. ولا غرابة أنه رغم هذا، أبقت الدول المنتجة للنفط نفس الكميات الكبيرة من النفط، الولايات المتحدة كذلك أضافت أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من 92٪ من اقتصادها، تنتج نحو 10 ملايين برميل نفط يومياً، ما يعني أن إيراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بواقع 300 مليون دولار يومياً، حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ115 دولاراً قبل ستة شهور، ليهوي إلى 50 دولاراً في الوقت الحالي.

3. أثار تراجع أسعار النفط على الجزائر:

تختلف الأثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وبحسب الخبراء فإن الهبوط الحاد لأسعار النفط يكون نعمة للبلدان الرئيسة المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ما تتبعه من سياسات الصرف الأجنبي.

إن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار وتدنت إلى 32 دولارا، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات .

وهو ما يجعل الجزائر تعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط، في حين أن تقلبات الأسعار عادية في عرف أسواق البترول والمواد الأولية.

وبالمقابل فإن السيناريو الحالي يختلف عن ذلك الذي عايشناه في السبعينات، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول، كما أن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب، كما أن هنالك بلدانا مثل الولايات المتحدة والعربية السعودية تؤثر في مسار تطور الأسعار، وتعتبر الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار إلى حدود 80 دولارا للبرميل.

إن خروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد الجزائري ينفق 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد، الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية، في ظل مواصلة السلطات العمومية الاعتماد على مداخيل بيع الموارد الطاقوية على مستوى السوق العالمية، ومواجهة مخاطر تراجع الأسعار إلى مستويات متدنية.

كما أن الخبراء يتوقعون أن الجباية البترولية لهذه السنة (2015)، تشير إلى الانخفاض، خاصة وأن الإيرادات حسب مسؤولي سوناطراك تقدر في حدود 50 مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت 60 مليار دولار في 2014 و63 مليار دولار في 2013، كما أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت 15% ما بين 2012 و2014 وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، بالإضافة أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع، فإن الميزانية ستواجه مشكلا.

وقد قدر الخبراء أن السعر المثالي حاليا لضمان التوازن في الميزانية لا يقل عن 100 دولار، بل يقترب من 120 دولار للبرميل، مشيرين إلى أن إمكانية بقاء البرميل في حدود 90 دولارا قائما، لوجود مضاربة وسياسات خاصة تعتمدها بعض الدول.

4. الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة النفطية 2015: يرى الدكتور والمتخصص في الاستشراف، بشير مصيطفي، أنه في ظل الوضع الراهن المتسم بتراجع حاد لأسعار النفط، وتراجع مداخيل البلاد والتحذيرات التي

أطلقها محافظ بنك الجزائر ورئيس الكناس وبروز بوادر سياسة تقشفية للحكومة، فإن الجزائر صارت أمام ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد رئيسية.

✓ المشهد الأول: الترقب لاتجاه الأسواق على أمل التعافي والعودة مرة ثانية لوضعية 80 دولارا للبرميل، يبقى مستبعدا في المدى القصير، أي في أقل من سنة على حد تعبيره، موضحا أنه وخلال هذه الفترة ستعمد الحكومة إلى اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الإنفاق الحكومي "خارج المخطط الخماسي"، والضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات ووضعية الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.

✓ المشهد الثاني: وهو مشهد التدخل العاجل في حال استمرار التراجع، حيث ستلجأ الحكومة لتوظيف صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف، دون المساس بوضعية الجباية والبرنامج الخماسي للنمو 2015- 2019 مع استخدام الحل المناسب للمشهد الأول.

✓ المشهد الثالث: الذي هو مشهد التدخل الاستراتيجي، المبني على العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد، حيث يقوم على أساس تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، وتحقيق مستوى نمو بين 5 و7 بالمائة، وتحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وإطلاق نظام وطني للحوكمة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

كما قدم الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول، 20 مقترحا للحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الآثار السلبية للأزمة لاقتصادية، معتبرا أن عمليات التصحيح الاقتصادي ستكون أكثر شدة وألما إذا لم تحقق الجزائر انتقالا اقتصاديا في آفاق 2020. ومن بين مقترحاته العشرين للحكومة نذكر:

1. إنشاء خلية أزمة تجمع ممثلين عن كل الوزارات وخبراء محايدين تحت وصاية الوزير الأول.
2. إعلان تخفيض رواتب موظفي الرئاسة وأعضاء الحكومة، والتي لها مدلول اقتصادي أكثر منه مادي.
3. ومن أجل تناسق اقتصادي أكثر، لابد من إنشاء وزارة ضخمة وموسعة للاقتصاد ومثلها للتربية والتكوين السيوسيومهني، مع إنشاء عدة كتابات للدولة بمهمة تقني.
4. إعادة النظر في عمل الدبلوماسية الجزائرية، والعمل أكثر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، التي وصل نشاطها إلى نقطة الحياد، وتسيير حذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج.
5. تجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، على غرار مشاريع الترامواي في المناطق قليلة الكثافة السكانية، وكذلك الطريق السيار للهضاب.
6. إعادة النظر في طريقة استثمار سوناطراك، والتي لا يجب أن تبقى من تمويلها الذاتي فقط، بحيث أن أي قرار استراتيجي يخص الطاقة يجب أن لا يتخذ من طرف سوناطراك ووزارة الطاقة وحدهما، بل برعاية من المجلس الوطني الأعلى للطاقة.
7. عدم الاستمرار في سياسة الدعم دون أي هدف مركز وواضح، لأنه حاليا الدعم والتحويلات الاجتماعية تمثل 60 مليار دولار من الناتج الداخلي.
8. ومن أجل إعادة تنشيط القطاع الاقتصادي، لابد على الحكومة العودة إلى ديناميكية خوصصة الشركات.
9. مراجعة المنظومة المصرفية.
10. تسيير نشاط الموانئ.
11. تمكين تجار السوق السوداء من سجلات تجارية بتسعيرة ضرائب جزافية.
12. الحرص كل الحرص على أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفر على نسبة اندماج ما بين 40 و50 %.
13. شد الحزام أكثر لترشيد النفقات.

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه هو أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية و طاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما في الأمس القريب، بالرغم من الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية سنة 1986، بسبب الصدمة النفطية العالمية آنذاك، وتدهور المؤسسات العمومية الإقتصادية، وركود الإقتصاد الوطني، ما دفع الجزائر إلى طلب قروض ومساعدات وتبني خيار الإصلاحات من المؤسسات الدولية والتي كانت تعتبر ورقة ضغط خارجية على الجزائر .

لكن في ظل معاودة الإنخفاض غير المتوقع للنفط في سنة 2014 وبعد مضي 28 عاماً عن الصدمة النفطية 1986 تجد الجزائر نفسها تمر بنفس السيناريو مما يجبرها على القيام بإصلاحات عميقة لتجاوز الأزمة.

وبصفة عامة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي:

- آثار الصدمة النفطية لسنة 1986م كانت وخيمة على إقتصاديات أغلب دول الأوبك ومن بينها الجزائر التي انهار إقتصادها وأدخلها في دوامة من المشاكل الخارجية والداخلية وفي كل الأصعدة.
- بحكم أن الإقتصاد الجزائري ريعي وتتحكم فيه المصادر النفطية بالدرجة الأولى فإن أي ارتفاع في أسعار البترول سيؤدي إلى تحقيق استقرار إقتصادي مثلما كان الحال بعد سنة 2000 لما واصلت الأسعار في الإرتفاع ما ساهم في زيادة العوائد النفطية للجزائر والمساهمة في إنجاح الإصلاحات الإقتصادية ولو نسبيا.
- إن الصدمات النفطية كانت نتاجا للخطأ الذي وقعت فيه الجزائر بحكم عدم تعاملها مع ارتفاع أسعار البترول باعتباره وضعا مؤقتا وعابرا، كما أن عدم تبنيها لسياسة بترولية متوازنة أثبت مدى هشاشة إقتصادها وضرورة التوجه إلى تنويع الصادرات.
- يمكن تحقيق استقرار دائم للإقتصاد الجزائري وتنميته بتنويع الصادرات والإهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة ومهمة لتحقيق نمو إقتصادي إيجابي كالقطاع السياحي والفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، وكذا بتفعيل عملية الإستثمار وذلك حتى لا تقع كل مرة في إختلالات هيكلية جمة.
- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الإستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، وكذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر والدول ذات الخبرة في هذا المجال.